

Distr.: Limited
21 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال
العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق
التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي أقرت فيه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)،
وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(٢) وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سينظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و ٢٠١٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٧٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٥/٥٩

(١) باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.



المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، وقراراتها ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وكذلك قراراتها ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلقين بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات،

وإذ تشدد على تنامي الحاجة إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة دعماً للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول والدول المراقبة تتمتع بالحق السيادي في أن تقرر، وفقاً للسياسات الإنمائية والاستراتيجيات والاحتياجات والأولويات الخاصة بها، أسلوب تنظيمها للإدارة العامة، وأنها تتحمل المسؤولية عن ذلك،

وإذ تشدد على أن المؤسسات العامة والخدمات العامة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة وتشمل للجميع على جميع المستويات تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي من المقرر أن تعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الطلب الذي قُدّم إلى الأمين العام لتعزيز تبادل المعلومات والبحوث ونشر الممارسات الناجحة والخدمات الاستشارية في مجال الإدارة العامة، التي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تنوه بالعمل الذي تضطلع به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجلس والدول الأعضاء والدول المراقبة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالإدارة العامة في مجال التنمية، وبالمساهمات التي تقدمها شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة على الإنترنت بوصفها أداة تنفيذية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تشير إلى ضرورة تعزيز تقاسم المعارف وتبادل الخبرات المتعلقة بدور الإدارة العامة في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(٣)،
وإذ تسلم بإمكانات الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة ومشاركة المواطنين في تقديم الخدمات العامة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار بناء القدرات في مجالات قيادة القطاع العام، والمؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وتنمية قدرات الموارد البشرية، والحكومة الإلكترونية، وإشراك المواطنين في إدارة البرامج الإنمائية،

وإذ تؤكد ضرورة بناء القدرات باعتباره أداة لتعزيز التنمية، وترحب بتعاون المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد،

١ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تعزيز التعاون الدولي في مجال تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً أن ركائز تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات تتضمن المؤسسات العامة التي تتسم بالشفافية وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة إضافة إلى الخدمات العامة التي تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتُعزَّز بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٣ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز تبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة؛

٤ - تشجع الدول الأعضاء والمراقبين على تعزيز القيادة المتسمة بالفعالية والخاضعة للمساءلة، والأخذ بالمعايير الرفيعة المستوى من حيث الجدارة المهنية، والمسؤولية الأخلاقية، والتزاهة، والشفافية، والمساءلة، والقدرة على الاستجابة، والكفاءة، والفعالية في المؤسسات العامة وفي تقديم الخدمات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٥ - تشجع أيضاً الدول الأعضاء والمراقبين على مواصلة دعم بناء القدرات في القطاع العام والخدمة المدنية وبناء المؤسسات على الصعيد الوطني والمحلي والبلدي، بسبل منها تشجيع الابتكار في الخدمات العامة، وتسخير الفوائد التي يمكن أن توفرها تكنولوجيات

(٣) القرار ٢/٥٥.

المعلومات والاتصالات بالكامل في جميع مجالات الإدارة، وإشراك المواطنين، وتشجيع مشاركة الجمهور في تنفيذ التنمية المستدامة؛

٦ - تؤكد أيضا الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو فعال في وضع سياساتها الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية والمحلية، بما في ذلك على أساس نهج يقوم على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - تنوه بالمساهمة الإيجابية لبعض البلدان بالمعارف التقليدية، من قبيل مبادئ "لا تكن لصا" و "لا تكن كذابا" و "لا تكن كسولا" التي يأخذ بها شعب الأنديز، من أجل تعزيز الالتزامات الفردية والمجتمعية للتمكن من القيام، في جملة أمور، بتحسين كفاءة الإدارة العامة وفعاليتها وشفافيتها وتعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٨ - تدعو إلى تجديد الجهود الرامية إلى النهوض بالتنوع والإدماج في الخدمات العامة وتعزيز المساواة بين الجميع، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والنساء والشباب والأطفال والفئات المحرومة الأخرى، في فرص الحصول على الخدمات؛

٩ - تشجع الدول الأعضاء والمراقبين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونهما، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بهدف التشجيع على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، بضمان الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك تحسين نظم المحاسبة العامة، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة، لا سيما إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق جملة أمور منها تعزيز تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وتقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات، وتحسين التكامل والتنسيق بين المبادرات والأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام في مجال التنمية المستدامة، إضافة إلى النهوض بالابتكار فيها؛

١١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.
